

Distr.: General
22 June 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٢٠-١١ تموز/يوليه ٢٠١٦

موجز تجميعي للمساهمات الطوعية المقدمة من اللجان الفنية التابعة
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات
الحكومية الدولية

مذكرة من الأمانة

تقدم هذه الوثيقة موجزا تجميعياً للمساهمات الطوعية التي أعدتها اللجان الفنية التابعة
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية استجابةً
لدعوة رئيس المجلس، الواردة في رسالته الموجهة إلى رؤساء تلك الهيئات في نيسان/
أبريل ٢٠١٦، لكي تقدم تلك الهيئات مساهمات فنية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى
المعني بالتنمية المستدامة، تسلط فيها الضوء على إسهاماتها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة
لعام ٢٠٣٠.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080716 070716 16-10445 (A)



أولا - مقدمة

١ - تستند هذه الوثيقة إلى موجز تجميعي للمساهمات الطوعية المقدمة من اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية استجابةً لدعوة رئيس المجلس الواردة في رسالته الموجهة إلى رؤساء تلك الهيئات في نيسان/أبريل ٢٠١٦^(١).

٢ - وتماشى دعوة رئيس المجلس مع الدعوة الواردة في الفقرة ٨٥ من قرار الجمعية العامة ١٧/٧٠ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، بأن تحرى استعراضات مواضيعية للتقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وستُدعم هذه الاستعراضات المواضيعية بالاستعراضات التي تجريها اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية. ودعا الرئيس المتلقين إلى التفكير في الطابع المتكامل الذي تتسم به الأهداف ومعالجة موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦: "كفالة ألا يُترك أحد خلف الركب".

٣ - وبلغت دعوة رئيس المجلس ثمانين هيئة من الهيئات الحكومية الدولية المحددة من خلال قائمة أولية أعدها أعضاء فريق تقديم المساعدة التقنية المشترك بين الوكالات^(٢). وتقتصر القائمة على المنتديات العالمية فقط؛ ولم تضاف آليات تقودها منظمات حكومية دولية إلا في غياب عملية عالمية تقودها الأمم المتحدة وتعلق بهدف أو غاية محددة من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تعتبر القائمة أداة متطورة ينبغي مواءمتها بدقة مع مواضيع ومحو تركيز دورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبلة.

٤ - ومع أنه لم يُجر أي استعراض مواضيعي فيما يتعلق بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦، فيمكن أن تكون الدعوة إلى تقديم مساهمات مفيدة في تطوير عملية الاستعراضات المواضيعية في السنوات المقبلة. ومن المتوخى أن يوفر الاستعراض المواضيعي

(١) انظر https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/10071Letter%20ECOSOC%20Pres_Functional%20Commissions.pdf

(٢) أعد فريق تقديم المساعدة التقنية المشترك بين الوكالات هذه القائمة في عام ٢٠١٤ استجابة لطلب من الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. ثم تطورت القائمة منذ ذلك الحين للاستجابة لمختلف الاحتياجات والمطالب. ويمكن الاطلاع عليها من خلال هذا الرابط: <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5459Tentative%20list%20of%20review%20and%20coordination%20platforms.pdf>

تحليلاً نوعياً يكمل التحليل الكمي الوارد في التقرير المرحلي المطلوب تقديمه بشأن أهداف التنمية المستدامة، وهو تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، الذي سيتضمن المزيد من التحليلات المتعمقة والتقييمات للمسائل السياسية المحددة، مع التركيز على تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات.

٥ - ويبيّن هذا التقرير كيفية تجاوب اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس وغيرها من المنتديات والهيئات الحكومية الدولية مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦، ولا يقترح قناة إبلاغ رسمية للمنتدى أو يعدل ولاية أو إدارة أي كيان.

”كفالة ألا يُترك أحد خلف الركب“: حجر الزاوية في خطة عام ٢٠٣٠

٦ - تناولت جميع اللجان والمنتديات والهيئات الأخرى التي قدمت مساهمات موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦^(٣). ويوفر هذا الموضوع توجيهات واسعة جداً ويخضع للعديد من التفسيرات، ولكنه يستند إلى مفاهيم محددة. فالناس جميعهم هم محور خطة عام ٢٠٣٠، ورفاههم وقدرتهم على أن يعيشوا حياة آمنة ورضية هما قوتها المحركة. ولا يمكن استبعاد أي أفراد أو مجموعات أو السماح بتركهم خلف الركب بسبب هويتهم أو مكان إقامتهم. وعلاوة على ذلك، فإن مفهوم ألا يُترك أحد خلف الركب يتجاوز المستوى الوطني وهو نتيجة من نتائج العولمة والترابط بين البلدان. فعلى سبيل المثال، تمارس ضغوط أحيانا للتأثير على الأحرار ومعايير العمل من خلال سلاسل القيمة، وتدهور البيئة وتلوثها في أسفل المجاري، ونقل الموارد المالية وغيرها من الموارد بعيداً عن الأماكن التي يمكن أن تساعد فيها بقدر أكبر من الفعالية على كفالة ألا يُترك أحد خلف الركب. وكما صرح الأمين العام في تقريره التجميعي بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (A/69/700)، فإن ”التحديات التي نشهدها اليوم لا تحترم الحدود التي رسمها البشر، سواء كانت حدوداً بين البلدان أو حدوداً بين الطبقات أو القدرات أو الأعمار أو الجنسين أو المناطق الجغرافية أو الأصول العرقية أو الأديان“. فالتحديات شاملة للجميع، وكذلك يجب أن تكون الحلول. وكل المساهمات التي يتناولها هذا التقرير تأخذ هذا الالتزام على محمل الجد.

٧ - وقد استغلت اللجان والمنتديات والهيئات الأخرى، تبعاً لولاياتها وأولوياتها، مساهماتها لمعالجة الموضوع من زوايا مختلفة، فنظر بعضها عموماً في النهج والمفاهيم الشاملة، وركز بعضها الآخر على هدف محدد من أهداف التنمية المستدامة أو على مجال قطاعي

(٣) يتاح الاطلاع على النص الكامل للمساهمات الواردة والمملخصة في هذا التقرير من خلال الرابط التالي:

<https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/inputs>

معين. وتوفر المفاهيم الشاملة التي تناولها الفرع ثانياً من هذا التقرير إطاراً لمناقشة مقترحات المنتدى السياسي الرفيع المستوى والتوصيات السياساتية الصادرة عنه. ويتضمن الفرع ثالثاً من هذا التقرير عدداً من المجالات القطاعية ذات الأولوية التي تناولتها اللجان والمنتديات والهيئات الأخرى في مساهماتها، وذلك لإعطاء القارئ فكرة عن نطاق وعمق العمل الذي تضطلع به هذه الكيانات للمضي قدماً بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

ثانياً - عالم اليوم غير المتكافئ

٨ - على الرغم من أن اللجان والمنتديات وغيرها من الهيئات اعتمدت نهجاً مختلفة لإزاء موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦، فقد بدأت بمعالجة المشكلة الراهنة، وهي أن عدد الذين تُركوا خلف الركب يناهز بليون شخص.

٩ - ويعيش نحو بليون شخص في البلدان النامية في فقر مدقع، حيث يعيش الثلثان منهم في المناطق الريفية. ويعاني ملايين من الناس من سوء التغذية المزمن بسبب تدهور الأراضي، وانخفاض خصوبة التربة، والاستخدام غير المستدام للمياه، والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي. وأشد الناس معاناة من الفقر والجوع في جميع أنحاء العالم هم أكثر الناس تعرضاً للعوامل الخارجية والصدمات، بما في ذلك التقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، وتغير المناخ، والتحول في السياسات والتدفقات التجارية.

١٠ - ومع أن النمو والتقدم الاستثنائيين اللذين شهدهما العالم على مدى العقود الأخيرة أسفرا عن الحد من الفقر المدقع وغيره من أشكال الحرمان بقدر ملحوظ، فإن النمو الاقتصادي لم يكن شاملاً بما فيه الكفاية. وعموماً، صاحب هذا النمو تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. فعلى سبيل المثال، على الرغم من زيادة النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً وزيادة مشاركتها في التجارة العالمية منذ مطلع الألفية الثالثة، فإنها لم تحرز إلا تقدماً محدوداً ومتفاوتاً في تحويل وتنويع اقتصاداتها وتنويعها بشكل دينامي.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من النساء والرجال والأطفال ما زالوا يعيشون على هامش المجتمعات، سواء في المناطق الريفية أو في المدن. فهم يفتقرون إلى فرص الوصول إلى الهياكل الأساسية والموارد والمعلومات، ويُستبعدون من عملية صنع القرار ويواجهون التمييز. وهناك عوامل مختلفة تعوق وصول أشد الناس فقراً وأكثرهم ضعفاً إلى الخدمات العامة، ومنها التمييز والقدرة على تحمل التكاليف، والبعد الجغرافي، والبيئة المادية، واللغة، والثقافة، والافتقار إلى التسهيلات بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقات البدنية والعقلية، وانعدام سبل الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية وغيرها من التكنولوجيات. ولا تزال الأقليات الوطنية

والعرقية والدينية واللغوية تعاني من أوجه تفاوت عميقة، في حين يواجه العديد من المهاجرين قدرا كبيرا من التمييز، وانعدام الفرص، والاستغلال، والتشريد القسري، بل الموت. وهذه التفاوتات تهدد التماسك الاجتماعي، وتؤدي إلى تطرف الجماعات وإثارة توترات، وهو ما يمكن بدوره أن يولد العنف والجريمة والاضطراب السياسي والتراعات. والتنمية في هذا السياق، بحكم طبيعتها، تغفل الكثيرين.

١٢ - ويحدث معظم النمو السكاني السريع في البلدان التي تواجه أكبر التحديات في القضاء على الفقر والجوع وكفالة الصحة والتعليم والمساواة للجميع. وستؤثر المزايا والتحديات التي تنطوي عليها شيخوخة السكان على جميع البلدان في نهاية المطاف، مما يثير شواغل بشأن القدرة على توفير الرعاية والدعم للأعداد المتزايدة من المسنين. وعلاوة على ذلك، فإن التركيز المتزايد للمجموعات البشرية في المدن والمستوطنات الحضرية يقتضي ضرورة تحسين عمليات التخطيط الذي يراعي احتياجات الفقراء ويأخذ في الاعتبار المخاطر البيئية. وعلى سبيل المثال، فإن ارتفاع النمو السكاني في أفقر البلدان يمكن أن يؤدي إلى تفاقم حالة السكان الذين فاتهم الركب بالفعل، إذا لم تُعط الأولوية لتلبية احتياجاتهم. ويمكن سوق مثال واحد في هذا الصدد ويتعلق بمواقف الطهي الأنظف، وهو أن ما يناهز ٤,٣ ملايين شخص يموتون سنويا قبل الأوان بسبب أمراض تعزى إلى تلوث الهواء المتزلي الناجم عن عدم الكفاءة في استخدام الوقود الصلب للطهي. وهذا يطرح تحديات هائلة أمام تحقيق الغاية ٣-٤ من الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة.

١٣ - وهناك حاجة إلى النمو الاقتصادي الذي يحد من الفقر وعدم المساواة، ويخلق فرص العمل اللائق لأشد الفئات فقرا وضعفا في المجتمع، بما في ذلك الشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسنون والشعوب الأصلية، واللاجئون، والمشردون داخليا، والمهاجرون، وسكان الأحياء الفقيرة. ومن شأن التعليم الجيد والرعاية الصحية الشاملة والالتزام بتعزيز المساواة بين الجنسين أن يساعد على تشكيل مجتمع حاضن للجميع وداعم تصبح التنمية المستدامة في ظله نهجا صالحا.

١٤ - والالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب يمتد إلى الأجيال القادمة، والكوكب الذي سترثه هذه الأجيال. وهذا يعني أن التنمية الشاملة يجب أن تشمل عنصرا بيئيا قويا. ويهدد النشاط البشري على نحو خطير المناخ العالمي، والنظم الإيكولوجية الأرضية والمحيطات. والعديد من القيم الاقتصادية والاستهلاكية التي نخدم أجزاء من المجتمع جيدا في الأجيال السابقة لم تعد خيارا متاحا. وتدل المعدلات الحالية للزيادة السكانية والنمو الاقتصادي على أنه يجب إحداث تحول في النموذج للتمكين من تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

ألف - المنتدى السياسي الرفيع المستوى: المنتدى الأعلى بشأن خطة عام ٢٠٣٠

١٥ - تؤكد المساهمات المجمعة في هذا التقرير أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بوصفه المنتدى الأعلى لاستعراض ومتابعة أهداف التنمية المستدامة، سيتعين عليه تسليط الضوء على العناصر الشاملة لخطة عام ٢٠٣٠ وإبراز التوصيات السياسية المحددة التي ستضمن ألا يترك أحد خلف الركب. وفي حين ستعالج خلال الجلسات مجموعة من المسائل القطاعية وأهداف معينة من أهداف التنمية المستدامة، يسمح الموضوع بتركيز جميع المناقشات والمنظورات، وكذلك التوصيات السياسية المنبثقة عنها، على معالجة عدم المساواة، واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان وتعزيز الحكم الرشيد، وبناء مجتمعات سلمية، وإدماج جميع نظم المعرفة والتقاليد، والنهوض بالسياسات الوطنية والمحلية التي تعزز التنمية الشاملة للجميع وبناء القدرات في مجال البيانات.

التصدي لعدم المساواة

١٦ - تبين خطة عام ٢٠٣٠ بكل وضوح أن عدم المساواة بين فئات الناس وبين البلدان لا يتوافق مع تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه. ويقع السعي نحو تحقيق المساواة في صميم موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وقد اقترح العديد من المساهمات سبلا للمضي نحو تحقيق المساواة في سياقات متنوعة. وأشار المهيئون إلى أن المنتدى ينبغي أن يروج لسياسات ونهج عملية تساعد على إيجاد مجتمع عالمي أكثر إنصافاً. وتشمل مجالات التركيز التي من شأنها أن تساعد على ضمان ألا يُترك أحد خلف الركب ما يلي:

(أ) تحديد الأشخاص الذين يُخشى أن يُتركوا وراء الركب من خلال التشاور مع جميع المستويات الحكومية وجميع شرائح المجتمع المدني؛

(ب) اتباع نهج عالمي إزاء السياسات الاجتماعية، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، تُكمّله تدابير هادفة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للذين تخلفوا كثيراً عن الركب؛

(ج) سياسات تعزيز النمو الاقتصادي والتدابير الرامية إلى تشجيع التوزيع العادل لفوائد ذلك النمو، بما في ذلك من خلال النظم الضريبية التدريجية وتحصيل الضرائب؛

(د) سياسات تعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تدابير العمل الإيجابي ونظم الحصص. والتأثير المضاعف للمساواة بين الجنسين معروفاً تماماً، نظراً إلى أن زيادة فرص حصول المرأة على الأرض والماشية والتعليم والخدمات المالية والتكنولوجيا وفرص العمل في

المناطق الريفية من شأنها أن تعزز إنتاجيتها وتدر مكاسب في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي؛

(هـ) إتاحة وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على أساس تفضيلي، والتركيز على من هم في أمس الحاجة إليها من خلال "المعونة من أجل التجارة".

(و) توسيع القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، واستكمال الجهود المبذولة على الصعيد الوطني؛

(ز) الإبقاء على مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، وإيلاء البلدان ذات الأوضاع الخاصة مزيداً من الاهتمام والدعم؛

(ح) السياسات الرامية إلى تعزيز المساواة في الأمن الغذائي وإدارة مصائد الأسماك؛

(ط) السياسات التي تكفل تكافؤ الفرص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال البيئة التنظيمية واتباع نهج تفتح باب الوصول إلى الهياكل الأساسية الممولة من المال العام؛

(ي) التوسع في التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، وبرامج التعلم مدى الحياة، وتعميم التعليم قبل الابتدائي، وما إلى ذلك. وينبغي ألا ينصب التركيز على إمكانية الحصول على التعليم فقط، بل أيضاً على إمكانية حصول الجميع على التعليم الجيد، نظراً لأن التعليم الجيد هو حافز قوي على المساواة؛

(ك) تشجيع مباشري الأعمال الحرة من الشباب، والأعمال التجارية المملوكة للنساء، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة عامة، والعمل على سد الفجوة الإنتاجية لدى تلك المؤسسات؛

(ل) بناء القدرات من أجل تبادل المعلومات بشأن متطلبات ومعايير الاستدامة وعمليات التصديق بغية تحسين الوصول إلى الأسواق؛

(م) تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما فيها الشراكات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهيئة بيئة مؤاتية للتجارة والقدرة الإنتاجية.

نُهج قائم على حقوق الإنسان

١٧ - مفهوم "عدم ترك أحد خلف الركب" هو في الأساس من أهداف حقوق الإنسان. ولن يعتبر أي هدف من أهداف التنمية المستدامة قد تحقق، ما دام ثمة شخص أو بلد

أو منطقة لم تستطع الاستفادة من التقدم المحرز والفرص التي سيجلبها النجاح في تحقيق ذلك الهدف. وهناك مجموعة واسعة من العوامل التي تقوض حقوق الإنسان، ومنها عدم المساواة بحكم القانون أو بحكم الواقع على أساس الأصل القومي أو الإثني أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو الإعاقة أو السن أو الدين أو الهوية اللغوية أو الوضع الاقتصادي أو العمالة. وينبغي أن يعرب المنتدى السياسي الرفيع المستوى بقوة عن دعم إيجاد عالم أكثر مساواة، يحترم حقوق الإنسان وكرامته.

١٨ - ويفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات أساسية على الدول، بما في ذلك الالتزامات خارج نطاق الولاية القضائية، لضمان مراعاة المستويات الأساسية الدنيا من جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أقصى قدر ممكن، حتى في أوقات الأزمات والإنعاش. ويمكن أن يعزز المنتدى السياسي الرفيع المستوى إجراءات السياسة العامة التي تعمل على كفالة ألا يُترك أحد وراء الركب من خلال تناول ما يلي:

(أ) تدوين الشرط الذي يقضي بأن تطالب الحكومات الوطنية ودون الوطنية باستعراض أي تشريعات أو سياسات أو ممارسات لكفالة ألا يكون لها أثر تمييزي أو سلبي غير متناسب على الأشخاص المنتمين إلى أقلية أو مجموعة تعاني عادةً من التمييز. وينبغي معالجة مفهومي التمييز المباشر وغير المباشر معالجةً كافية؛

(ب) مشاركة جميع المواطنين مشاركة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة في الشؤون السياسية والعامة، بطرق منها إلغاء القوانين والأنظمة والممارسات التي تنطوي على تمييز مباشر أو غير مباشر؛

(ج) ينبغي أن تراعى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووجهات نظرهم ورفاههم في جميع جهود التنمية المبذولة على الصعد الدولي والإقليمي والوطني، ويجب أن يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في جميع مراحل تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛

(د) السياسات التي تكفل إمكانية لجوء أقلية أو مجموعة تتعرض عادة للتمييز إلى العدالة الرسمية؛

(هـ) السياسات التي تكفل المساواة في توزيع فوائد برامج الإغاثة الإنسانية الإنمائية؛

(و) السياسات التي تعالج مسائل إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والقضائية، والسياسات التي تدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها. ويمكن إنشاء منتدى دائم معني

بالإعاقة والتنمية داخل لجنة التنمية الاجتماعية أو داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة؛

(ز) السياسات التي تحمي الفئات المهمشة من انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، والسياسات الرامية إلى القضاء على السخرة وعمل الأطفال والاتجار بالبشر؛

(ح) السياسات التي تجسد المبادئ التوجيهية لمجلس حقوق الإنسان المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان؛

١٩ - وتشكل آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان وسيلة مهمة أخرى يمكن من خلالها للمجلس أن يساهم في الاستعراضات التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى، سواء منها المواضيعية أو القطرية.

توطيد الحوكمة الرشيدة

٢٠ - يمكن أن توفر ترتيبات الحوكمة الفعالة والشفافة ضمانات مؤسسية لتحقيق التنمية الشاملة للجميع، ويمكن أن يوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى منبرا لتبادل التجارب فيما يتعلق بالنهج الناجحة والتحديات التي صودفت. وتكتسي سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى نظام العدالة الرسمي أهمية حاسمة في مكافحة أوجه عدم المساواة والتمييز. وتتطلب خطة عام ٢٠٣٠، ترتيبات حوكمة فعالة في ما يتعلق بمجمل من المسائل تتراوح بين حماية الصحة البشرية وحماية التنوع البيولوجي.

٢١ - وينبغي للحكومات والبرلمانات والهيئات القضائية أن تعزز الجهود التي تكفل مساءلة الإدارات العامة عن آثار ما تقوم به من أعمال، بما في ذلك آثار هذه الأعمال على أفقر الفئات وأضعفها. ولذا يمكن أن يستضيف المنتدى السياسي الرفيع المستوى منصة شبكية تعرض من خلالها أقل البلدان نموا احتياجا في مجال بناء القدرات، ويقدم الشركاء المحتملون عروضاً للدعم.

المجتمعات السلمية

٢٢ - تدمر الاضطرابات المدنية والتراعات المسلحة إمكانية تحقيق التنمية المستدامة وتقوض جميع المحاولات الرامية إلى كفالة ألا يُترك أحد خلف الركب. وتهدد التراعات المسلحة الغابات والمحيطات والأمن الغذائي والتراث الثقافي. وينبغي أن يسلط المنتدى السياسي الرفيع المستوى الضوء على إدارة التراعات والمفاوضات الرامية إلى إنهاء التراعات والاضطرابات المدنية.

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يسلط المنتدى السياسي الرفيع المستوى الضوء على ما يلي:

(أ) سبل مكافحة الجريمة والعنف في المجتمعات، بما في ذلك بعض أشكال العنف، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وما يسمى القتل دفاعاً عن الشرف، وهي ممارسات قد تعتبر مقبولة لدى البعض وتمنع ضحاياها من المشاركة في أي تقدم حقيقي نحو تحقيق التنمية؛

(ب) ضرورة معاملة الأطفال الذي لجأوا إلى النظام القضائي، بصفتهم شهوداً أو ضحايا أو حناة، معاملة تراعي خصوصياتهم؛

(ج) الحاجة الملحة إلى مكافحة الاتجار بالأحياء البرية الذي هو متجذر في كثير من الأحيان في الجريمة والعنف.

احترام جميع نظم المعرفة وإدماجها

٢٤ - يمكن أن تقدم المعارف المحلية والتقليدية الكثير إلى المجتمع العالمي، وهي تشكل مصدراً مهماً للحلول المبتكرة لدفع عجلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبغية ضمان ألا يترك أحد خلف الركب، يجب دمج وجهات نظر وخبرات جميع المجتمعات المحلية، بما في ذلك الشعوب الأصلية وسكان المناطق الريفية. وفي مجالات الإنتاج الغذائي، ومصائد الأسماك، وإدارة الغابات، وإدارة المياه، وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وسبل العيش وغيرها من مجالات أهداف التنمية المستدامة، يمكن أن تكمل للمعارف التقليدية العلوم الفيزيائية والنهج القائمة على البيانات. وفي عصر العولمة الحالي، يحتاج صغار الصيادين والمزارعين وأصحاب الأعمال إلى فرص لتنمية مهارات تتكيف مع الواقع المعولم الجديد، دون فقدان مواطن قوة ثقافتهم وتقاليدهم وهويتها.

٢٥ - ويجب أن تدمج إدارة الموارد الوراثية وموارد التنوع البيولوجي على وجه الخصوص المعارف التقليدية للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية التي كانت عادة تشرف على هذه الموارد. ويمكن أيضاً دمج الإدارة المنصفة وهياكل الإدارة التعاونية الناشئة عن التقاليد المحلية والأصلية في خطط التنمية المستدامة واستراتيجياتها. وفي سياق مواقع التراث العالمي، على سبيل المثال، يؤدي السكان الأصليون والمجتمعات المحلية دوراً مهماً، إذ يدركون القيم العالمية والمحلية على السواء.

٢٦ - ويمكن استخلاص دروس مهمة من المعارف التقليدية والأصلية من أجل إقامة عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي، بالانتقال من نموذج "التدهور والتخلي والهجرة"

إلى نموذج يجسد "الحماية والحفاظ والإصلاح". وسوف يساعد هذا التحول على تحقيق الإنصاف للأجيال المقبلة.

السياسات على الصعيدين الوطني والمحلي التي من شأنها أن تساعد في ضمان ألا يُترك أحد خلف الركب

٢٧ - إن خطة عام ٢٠٣٠ تظل مجرد إعلان للنوايا الحسنة إلى حين تكييفها وتنفيذها على الصعيدين الوطني والمحلي. وقد أوضحت الدول الأعضاء وسلطاتها دون الوطنية أن هذه العملية لها جانبان: (أ) تكييف أهداف التنمية المستدامة مع استراتيجيات التنمية المستدامة وخططها الوطنية والمحلية القائمة، و(ب) تكييف الاستراتيجيات والخطط القائمة مع الخطة الجديدة. وفي سياق أهداف التنمية المستدامة، من المهم أن تعهد البلدان بالمسؤولية عن التنفيذ إلى وزارات أو مكاتب ذات سلطة وموارد كبيرة، مثل مكتب رئيس الحكومة أو سلطة وطنية مستقلة.

٢٨ - ويمكن أن يسترعي المنتدى السياسي الرفيع المستوى الانتباه إلى الجهود المبذولة في أوساط السلطات المحلية لوضع "خطط محلية لعام ٢٠٣٠" تركز بوجه خاص على كفاءة ألا يُترك أحد خلف الركب، وتكون مدعومة بما يتناسب معها من وسائل التنفيذ، بما في ذلك بناء القدرات وتعزيز القدرة على تعبئة الموارد، مع نقل المسؤوليات تدريجياً، لئلا يتعثر التنفيذ بسبب الافتقار إلى القدرات. وينبغي أيضاً تشجيع التنمية المركزة على المجتمع المحلي.

الحاجة إلى بناء القدرات في مجال البيانات

٢٩ - لن يتمكن المجتمع الدولي من معرفة الذين فاتهم الركب والذين يُخشى أن يتخلفوا عن الركب إلا إذا أمكن قياس التقدم المحرز وتقييمه بدقة وشفافية. ولهذا، لا بد من توافر بيانات شاملة ومفصلة وعالية الجودة في جميع المجالات القطاعية التي تشملها أهداف التنمية المستدامة. وقد أشارت البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو إلى أنها تفتقر إلى البيانات والإحصاءات اللازمة لتتبع المجموعة الكاملة من مؤشرات الأهداف. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن ٥٣ في المائة من الوفيات على الصعيد العالمي لا تسجل بسبب عدم وجود نظم لإدخال إحصاءات التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. ولا تتوافر معلومات كافية عن سوق العمل في العديد من البلدان، وبخاصة في أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، ثمة نقص في البيانات المتعلقة بالمحيطات وفي مجالات أخرى كثيرة. وتتسم الحالة في بعض البلدان النامية بوجه خاص بطابع استعجالي.

٣٠ - وسيقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدور هام في إبراز النهج الفعالة لجمع البيانات وتحليلها، وفي تعزيز مسائل البيانات والإحصاءات التي يُستشهد بها في وضع السياسات، وفي إقامة الشراكات من أجل بناء القدرات في مجال البيانات ومن أجل سد الثغرات. ويمكن للمنتدى أن يبرز على وجه الخصوص الحاجة إلى ما يلي:

- (أ) اعتماد سياسات بشأن البيانات المفتوحة تمكن من نشر البيانات الجزئية المتاحة للجمهور وذات المرجعية الجغرافية والمغفلة المصدر التي تستمد من مصادر مختلفة؛
- (ب) تسخير مصادر البيانات الجديدة، بما في ذلك "البيانات الضخمة"، والتكنولوجيا لتحسين جمع البيانات؛
- (ج) تعزيز العمل التعاوني من جانب الحكومات والمنظمات الدولية وجهات أخرى من أجل مساعدة البلدان النامية في تعزيز قدراتها في مجال البيانات؛
- (د) تعزيز البيانات المتعلقة بمسائل الأمن الغذائي؛
- (هـ) تعزيز جمع وتحليل البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية؛
- (و) زيادة الاستثمارات في المعلومات المتعلقة بسوق العمل وقدرات التحليل؛
- (ز) ترشيد متطلبات الإبلاغ التي تنص عليها حالياً القرارات المتعلقة بمجموعة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛
- (ح) الآليات العالمية والإقليمية لجمع البيانات المتعلقة بالمحيطات في أعالي البحار، وللتعاون الدولي في البحوث والمراقبة البحرية.

ثالثاً - القضايا القطاعية ذات الأهمية الحاسمة للتنمية الشاملة للجميع: الثغرات والتحديات، والدروس المستخلصة والقضايا الناشئة

٣١ - تكتسب خطة عام ٢٠٣٠ من الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة قدرةً على إحداث تحول وقد تصبح بفضل هذا الطابع عاملَ تغييرٍ لصالح أكثر من بليون شخص لا يستفيدون حالياً من التنمية العالمية.

٣٢ - ومن أجل الاستفادة من النهج المتكامل المبين في خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي أن ينظر المنتدى السياسي الرفيع المستوى نظرة شاملة في المسائل المترابطة مثل الغذاء والماء، والطاقة والمياه، والمحيطات وسبل العيش. وينبغي أن يروج للسياسات التي تعزز التنسيق في إدارة الغابات والزراعة والغذاء واستغلال الأراضي والتنمية الريفية، على سبيل المثال، وأن يشجع

على اتباع نهج شمولي للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والزراعة غير المستدامة وتغير المناخ والتحديات الأخرى.

٣٣ - وينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يحدد أولويات النهج والسياسات التي تؤدي إلى الخروج من حال التوقع، سواء في الترتيبات المؤسسية أو في تصور المشاكل التي تواجهها الحكومات الوطنية ودون الوطنية والفرص المتاحة لها. ويجب أساساً فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، ويجب أن يدعم القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي كل الجهود الإنمائية. وينبغي للمنتدى أن يشجّع السياسات المبتكرة التي تمزج هذه العناصر الثلاثة المتعلقة بالتنمية المستدامة بوسائل تعزز الإنصاف والسلام وتحقق أقصى قدر من النمو الشخصي ومن السعادة.

٣٤ - ورغم أن خطة عام ٢٠٣٠ برمتها ستُنَفَّذ على نحو متكامل وشمولي، فإن المسائل القطاعية الفردية تقتضي اهتماماً مستمراً لضمان ألا يُترك أحد خلف الركب في هذا الجيل أو في الأجيال المقبلة.

المساواة بين الجنسين

٣٥ - المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات أمر شديد الأهمية لإحراز تقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. لذلك فإن التنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين ضروري لضمان ألا يُترك أحد خلف الركب. وينبغي تعزيز الترتيبات المؤسسية الوطنية المصممة لتوجيه العمل نحو تحقيق جميع الأهداف والغايات بغية ضمان أن تكون عملية التخطيط واتخاذ القرارات والإجراءات السياسية وإعداد الميزانيات والرصد مراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين وأن تعود بالفائدة على جميع النساء والفتيات. ويجب أن تكون الآليات الوطنية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات جزءاً لا يتجزأ من هذه الترتيبات المؤسسية الوطنية ويتعين تعزيزها ودعمها للتأثير في عمليات تنفيذها في جميع مجالات السياسة العامة.

٣٦ - وتقتضي مكافحة التمييز والعنف ضد المرأة وجود شراكة قوية بين المؤسسات الدولية والوطنية ومنظمات المجتمع المدني. وينبغي أن يكون من ضمن الأولويات في هذا الصدد تيسير أعمالهن، بما في ذلك ضمان مشاركتهن في التنمية مشاركةً مجدية ومفتوحة وشاملة وشفافة، ورصد السياسات والبرامج ذات الصلة. ومن المسائل البالغة الأهمية أيضاً إشراك الرجال والفتيان بالكامل بوصفهم عناصر فاعلة ومستفيدة من التغيير في تحقيق

المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، وفي تحولهم إلى حلفاء في القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات.

التصدي لتغير المناخ

٣٧ - تقر خطة عام ٢٠٣٠ بأن تغير المناخ هو مسألة شاملة تؤثر في كل المجالات، من الأمن الغذائي إلى النمو الاقتصادي والسلام والأمن. ويتوقف تنفيذ الخطة على اتخاذ الإجراءات الفعالة للتصدي لتغير المناخ، في حين سيتوقف تنفيذ اتفاق باريس التاريخي بدوره على النهج الشمولي إزاء التنمية المستدامة المبين في خطة عام ٢٠٣٠. وإذا لم تُتخذ إجراءات قوية ومبتكرة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، فسيغوت الركب أفرادا ومجتمعات وبلدانا. ولذلك ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى إبراز الصلات بين التصدي لتغير المناخ وتوفير الحماية لا للبيئة المادية فحسب، بل أيضاً لحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية.

٣٨ - ويمكن أن يقدم المنتدى السياسي الرفيع المستوى إرشادات قيّمة بشأن طريقة مواءمة الأهداف المناخية على نحو فعال مع الأهداف الأوسع نطاقاً للتنمية المستدامة، ومن ثمّ ترسيخ قبولها محلياً. وسيكون من المهم أيضاً أن يث المنتدى الشعور بالحاجة الملحة إلى إحراز تقدم في التصدي لتغير المناخ نظراً إلى الأهمية المحورية التي تكتسيها السنوات الخمس المقبلة، وبالحاجة الماسة إلى بناء القدرة على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ. وبذلك، يمكن أن ينظر المنتدى في أفضل طريقة لتعزيز الجاهزية بسبل منها صندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ والقنوات المتصلة به، ومساعدة البلدان على تسريع الانتقال إلى تنمية منخفضة الانبعاثات وقادرة على التكيف مع المناخ.

٣٩ - وقد بدأت آثار تغير المناخ بالفعل تمس بالتنمية الاقتصادية في أشدّ البلدان ضعفاً وبالفئات السكانية الضعيفة داخل البلدان. ويمكن بناء قدرة هذه الاقتصادات على مواجهة الآثار المضرة الناجمة عن تغير المناخ من خلال سياسات التكيف والاستثمارات والجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث.

٤٠ - وهناك حاجة ملحة إلى مساعدة البلدان الضعيفة على تسريع الانتقال نحو مسارات إنمائية منخفضة الانبعاثات نظراً إلى تعدد المنافع الاقتصادية المتأتية من هذا الانتقال. ولا ينبغي أن تبقى خلف الركب معتمدةً على اقتصادات الماضي القائمة على الوقود الأحفوري. وهناك حاجة أيضاً إلى الاستثمار في بناء القدرات التقنية والعلمية مثل شبكات المراقبة، والتدريب، ونظم الإنذار المبكر الفعالة.

الأمن الغذائي

٤١ - يندرج صغار المزارعين والمزارعون الأسريون بين أكثر الفئات تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي والصدمات بمختلف أنواعها، ولكنهم يشكلون أيضاً عنصراً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي العالمي. ومن المجالات التي تستدعي الاهتمام على وجه الاستعجال ربط صغار المزارعين بالأسواق، ومعالجة تدهور الأراضي، وتقييم أثر تحول المناطق الريفية والتحصن على الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التغذية في سياق النظم الغذائية المتغيرة، ونظم تربية الماشية، وأوجه عدم المساواة، ودور الأسواق المالية، ومسارات النظم الغذائية المستدامة هي قضايا ناشئة في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

٤٢ - وهناك أيضاً حاجة إلى إدراج التغذية في جميع السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الزراعية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن الضروري أيضاً تحقيق اتساق السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل إدراج مبدئي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في برامج التنمية الزراعية.

٤٣ - ويرتبط الأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بمسائل التنوع الوراثي، وسبل معيشة الشعوب وأساليب حياتها، ونظم الإنتاج. وغالباً ما تكون عوامل فقدان التنوع البيولوجي مرتبطة بالتغيرات في نظم الإنتاج، مثل تكثيف الزراعة أو التغيرات في استغلال الأراضي. ونظراً إلى أن العديد من صغار المزارعين، ولا سيما المجموعات المتنقلة مثل الرعاة، يعتمدون في سبل معيشتهم على موارد الملكية المشتركة، فقد يتعرضون للتهميش بسبب فرض قيود على حصولهم على هذه الموارد.

٤٤ - ومن الضروري بذل جهود عبر الحدود وجهود مشتركة بين التخصصات لجعل الأغذية المأمونة والمغذية متاحة للجميع. وقد لا تكون المعايير والاختبارات وأساليب التحليل في متناول البلدان النامية، مما يعرضها لخطر التخلف عن الركب. وتبين أن تنفيذ برامج مكيفة لبناء القدرات على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية يؤدي إلى مزيد من الفعالية والمواءمة في وضع المعايير على المستويين الدولي والوطني.

٤٥ - وتشمل المسائل الإضافية التي يتعين النظر فيها بطريقة متكاملة ما يلي:

(أ) هدر الغذاء وآثاره في سوء التغذية والأمن الغذائي؛

(ب) التطورات التكنولوجية في مجال السلامة الغذائية. يُرجَّح أن تكون نظم فحص الأغذية ومراقبتها والتصديق عليها أكثر استناداً إلى التكنولوجيا في البلدان المتقدمة، مما يهدد بخلق تفاوت في فرص التجارة والقدرة التنافسية؛

(ج) في كثير من الأماكن، تواجه الفئات السكانية الضعيفة أيضاً مسائل تتعلق بسوء إدارة حيازة الأراضي والمياه والمخاطر المرتبطة بفقدان الأصول الزراعية؛

(د) العوائق والتحديات على المستوى التقني، مثل الافتقار إلى معرفة النهج المتكاملة بين المزارعين والمرشدين الزراعيين، وعلى مستوى السياسات (على سبيل المثال، تركيز السياسات المتعلقة بالإنتاج، والحصول على الموارد الطبيعية، والوصول إلى الأسواق، في أغلب الأحيان، على زيادة الإنتاج الموجه إلى الأسواق العالمية دون إيلاء الاهتمام الكافي لآثار ذلك على خدمات النظام الإيكولوجي والتغذية) يمكن أن تؤثر في اعتماد نهج متكاملة لإنتاج المحاصيل وتنويعها؛

(هـ) التحضر وتغير المناخ هما عاملان يستلزمان تزويد منتجي الأغذية والمنظمين بأدوات جديدة من أجل الاستمرار في توفير الغذاء للجميع؛

(و) سوء التغذية بجميع أشكاله تجاوزَ الجوع من حيث عدد الأشخاص المتضررين منه في جميع أنحاء العالم. فسوء التغذية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم المساواة واستدامة النظم الغذائية، وتساهم فيه عوامل معقدة، سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية؛

(ز) التحضر السريع وتحويل المناطق الريفية يطرحان تحديات وينطويان في الوقت نفسه على فرص في مجال الأمن الغذائي والتغذية؛

(ح) أداء القطاع الزراعي ضعيف في العديد من البلدان النامية، ويعزى ذلك في جانب منه إلى عدم التكافؤ بين الرجال والنساء في الحصول على الموارد والفرص التي يحتاجون إليها لكي يكونوا منتجين؛

(ط) تقلب أسعار السلع الأساسية، وخاصةً مدى إمكانية استخدام المخزونات الغذائية من أجل التخفيف من تقلب الأسعار وتحقيق استقرار الأسواق؛

(ي) شفافية الأسواق وتنسيق السياسات؛ والسياسة التجارية والنظام التجاري العالمي؛ والاستثمار الزراعي في سياق اتجاهات أسعار السلع الأساسية في الأمد البعيد؛ وتغير المناخ وآثاره في أسواق السلع الأساسية والتدفقات التجارية؛ وإدماج صغار المزارعين والمزارعين الأسريين في الأسواق وسلاسل القيمة.

الصحة

٤٦ - يتعين على القطاع الصحي، بغية ضمان التنمية الشاملة اجتماعياً، تعزيز قدرته على تحسين البيانات والإحصاءات؛ وزيادة إمكانية الحصول على الرعاية الجيدة؛ ودعم دور

الرعاية؛ والقضاء على الممارسات الضارة؛ ومكافحة العنف ضد المرأة؛ والأخذ بسياسات تراعي الفوارق بين الجنسين. ويمكن تجنب بعض الأعباء التي قد ترهق النظم الصحية وتعيق التقدم الاقتصادي من خلال تعزيز وظائف النظام الصحي الرئيسية في تحسين إدارة المحددات البيئية، مثل المياه والنظافة الصحية، ومراقبة الأمراض، والتأهب والاستجابة للظواهر المناخية الشديدة. وهناك علاقة قوية بين وضع المرأة ومحصولها التعليمي وآثار ذلك في صحة الأسرة والمجتمع برمته.

٤٧ - وقد اعتبر تلوث الهواء أكبر خطر بيئي على الصحة. ويكشف عدم إتاحة سبل الحصول على المياه النظيفة والنظافة الصحية أيضاً عن وجود عوامل بيئية تؤثر تأثيراً كبيراً في رفاه الإنسان. فالتعرض للنفايات والمواد الكيميائية يشكّلان مجالاً بيئياً آخر يحتاج إلى مزيد من الاهتمام. ويظهر تدهور النظم الإيكولوجية أيضاً صلات مهمة برفاه الإنسان، إذ يؤدي هذا التدهور إلى عواقب صحية كبيرة.

٤٨ - وفيما يتعلق بالنظم الصحية، يشكّل تجزؤ النظم الصحية الوطنية مصدر قلق كبير. ويتفاقم هذا الوضع عندما يصدر كل برنامج تقديراً منفصلاً للاحتياجات المالية، يكون موجهاً أساساً نحو حشد الدعم، وليس لأغراض الميزنة الدقيقة. وتتسم معالجة مكامن الضعف في النظام الصحي بأهمية قصوى. ففرص حصول سكان الأرياف والفقراء على الخدمات ضعيفة، وعدم الكفاءة في الإدارة يؤدي إلى تقديم رعاية دون المستوى المطلوب. وتمويل الرعاية الصحية، وعدم كفاية الموارد البشرية، وعدم كفاية الاستثمار في البحث والتطوير وعدم كفاية المنتجات الطبية، وعدم قدرة النظم الصحية على التكيف، وعدم كفاية المعلومات والمساءلة كلها نواقص كبيرة تحول دون الوصول إلى خدمات صحية جيدة.

التعليم

٤٩ - يمثل التعليم واحداً من أهم عوامل تحقيق المساواة. وفي كثير من الحالات يحدد التعليم الجيد الفرق بين اللحاق بحركة التقدم وبين التخلف عن ركب التنمية.

٥٠ - ورغم ذلك، فإن التعليم لا يحظى بالأولوية في العديد من الميزانيات الوطنية. فلا يزال التعليم قبل الابتدائي ومحو أمية البالغين، على وجه الخصوص، يعانيان من نقص كبير في التمويل من جانب الحكومات والجهات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موارد التعليم، مثل الكتب المدرسية والمعلمين، تتركز في الغالب في المناطق والمدارس الحضرية الثرية. وتتفاوت نوعية التعليم في كثير من الأحيان، ويغلب أن يُعيد التعليم إفراز هياكل

التمهيش والتمييز. ويزداد هذا الوضع تفاقمًا بسبب نمو المدارس الخاصة والمدارس التي تفرض رسوماً، مما يؤدي فعلاً إلى استبعاد الأشخاص الذين لا يستطيعون دفع الرسوم. ولا بد من اهتمام عاجل بالمساواة بين الجنسين في التعليم. ويجب بذل مزيد من الجهود على الصعيدين الوطني والعالمي من أجل سد الثغرات في قياس الإنصاف والشمول والجودة ونتائج التعلم.

٥١ - ويزداد تبديد فرص تعليم الأطفال والشباب بسبب النزاعات والأوبئة والكوارث الطبيعية. ويلاحظ كثير من الفجوات التعليمية الكبرى في حالات النزاع والطوارئ. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على التعليم في حالات الطوارئ والنزاع وما بعد النزاع وما بعد الكوارث، وتلبية احتياجات المشردين داخلياً واللاجئين في مجال التعليم.

٥٢ - ولا بد من كفالة التقدم النصف في التعليم إذا أُريدَ ألا يُترك أحد خلف الركب، كما يتجلى ذلك من الدروس المستخلصة التالية:

(أ) للتعليم أهمية حاسمة للتمكين من التحرر من ربقة الفقر المزمن. ولئن كان الفقر حالة عابرة لبعض الناس، فإن أشد الأفراد ضعفاً يظلون فقراء رَدْحاً من الزمن، ويورثون أطفالهم الفقر؛

(ب) التعليم من التدخلات المتصلة بالصحة. فالأشخاص المتعلمون أكثر إلماماً بأمراض معينة، ويتخذون تدابير للوقاية منها أو معالجة العلامات المبكرة، وغالباً ما يبحثون عن خدمات الرعاية الصحية ويستفيدون منها على نحو أكثر تواتراً وفعالية؛

(ج) يمكن أن يكون التعليم جزءاً من عملية تحول اجتماعي يشترك فيها الرجال والنساء والفتيان والفتيات سعياً إلى إيجاد مجتمع أكثر إنصافاً للجنسين؛

(د) التعليم الجيد يمكن الناس من إصدار أحكام مستنيرة بشأن المسائل التي تمهمهم والمشاركة بطريقة بناءة في المناقشات السياسية الوطنية والمحلية؛

(هـ) استطاعت بلدان بفضل إلغاء الرسوم المدرسية في المرحلة الابتدائية رفع معدلات الالتحاق بالمدارس والوصول إلى فئات كانت مستبعدة؛

(و) يؤدي المدرسون دوراً حاسماً. ولذا فإن تدريبهم وتوزيعهم بطريقة متكافئة في المناطق الحضرية والريفية وفي المجتمعات التي تعاني من نقص في المدرسين، وتطويرهم المهني، وأجورهم، وإشراكهم في الحوار الاجتماعي ودعمهم أمور أساسية.

المياه والصرف الصحي

٥٣ - تتجلى أوجه عدم المساواة الصارخة بوضوح في مجال المياه، حيث تكشف أن نصف البشرية لا يزال خلف الركب. ويعتبر الحصول على خدمات الصرف الصحي أحد التحديات الرئيسية في القرن الحادي والعشرين. ولا توجد مؤشرات عالمية لرصد تصريف المياه العادمة والفضلات البشرية ومعالجتها. وبحلول عام ٢٠٢٥، يتوقع أن يعيش ثلثا سكان العالم في مناطق شحيحة المياه من جراء تغير المناخ، وعدم الكفاءة في توزيع المياه واستخدامها، والإفراط في استخدام المياه في الزراعة وإنتاج الطاقة والقطاعات الأخرى. وقد ازدادت كميات المياه المسحوبة في العالم بثلاث أمثالها على مدى السنوات الخمسين الماضية. وتبين المعلومات العلمية المتاحة أن الطلب على المياه قد يبلغ "حدود تحمّل الكوكب" في العقود القادمة. فهناك حاجة ملحة إذن إلى استخدام المياه استخداما أكثر استدامة، وتحسين التعاون والتآزر بين القطاعات.

٥٤ - وتشمل الثغرات ومجالات العمل ذات الأولوية والمخاطر والتحديات ما يلي:

(أ) توفير القدرات من حيث الموارد البشرية والخبرات والهياكل الأساسية لا يزال يمثل تحديا كبيرا، والأموال التي تخصصها الحكومات للتدريب، وشركات تقديم خدمات المياه، والمؤسسات التمويلية، لا تزال غير كافية؛

(ب) لا بد من تحسين كفاءة شبكات المياه والطاقة في مختلف القطاعات لمواجهة الطلب المتزايد على المياه والطاقة؛

(ج) التخطيط المستدام للهياكل الأساسية الخاصة بالماء والطاقة وبنائها وتشغيلها، مع الحفاظ على موارد المياه وتحسينها والنظم الإيكولوجية التي تدعمها والجوانب الاجتماعية؛

(د) ينبغي تمكين أصحاب المصلحة في مختلف القطاعات من المشاركة في اتخاذ القرار، والتعاون وتبادل المعلومات من أجل تعزيز الموارد وتقاسم المنافع إلى أقصى حد؛

(هـ) من شأن تلوث المياه والتلوث الناجم عن إنتاج الطاقة تعريض صحة السكان المحليين للخطر والمساس بسمعة الشركات؛

(و) المسؤوليات المتصلة بالمياه مجزأة بين السلطات ومستويات الحكومة، مما يثير مسألة التنسيق العمودي والأفقي من أجل التنفيذ الفعال لهدف التنمية المستدامة المتعلق بالمياه.

٥٥ - لقد تحسن التعاون العابر للحدود عموماً في منطقة عموم أوروبا؛ ويلاحظ تطوير وتكثيف التعاون بين الأجزاء الشرقية والغربية لأوروبا، مما ساهم في الحد من احتمالات النزاع والتوتر. وتكشف التجربة أن المياه يمكن أن تكون عنصراً من عناصر التعاون، رغم التوترات في مجالات أخرى.

٥٦ - ففي السنوات الأخيرة، يتزايد استخدام المياه كسلاح في النزاعات، على أيدي جهات منها الإرهابيون. وبالنظر إلى الاعتراف الآن بأن الحصول على المياه والصرف الصحي حق من حقوق الإنسان، فإن التصرف في المياه على هذا النحو أمر غير مقبول.

٥٧ - ويتزايد تلوث المياه أيضاً في عدة أجزاء من العالم بسبب التنمية الاقتصادية وتصريف المياه العادمة غير المعالجة أو المعالجة بطريقة غير كافية، والزراعة الكثيفة (التلوث المنتشر)، والتعدين، والملوثات الدقيقة الجديدة مثل المضادات الحيوية، مما يعرض للخطر السكان الذين يعيشون أسفل المجاري المائية ويعتمدون على المياه.

الهجرة

٥٨ - إن إعادة التوطين أداة حماية دولية بالغة الأهمية وحل دائم لأضعف السكان. وتتزايد الأخطار المحدقة بالسياق الذي تجري فيه إعادة التوطين. ولا بد من إدارة الحدود إدارة سليمة لضمان أمن البلدان وسلامة المهاجرين وكرامتهم، ولتيسير التجارة وحركة المجتمعات المحلية عبر الحدود.

٥٩ - ومن الدروس الرئيسية المستفادة في هذا الصدد أن جذور الهجرة وأسبابها من التعقيد بحيث إن من المرجح أن سياسات الهجرة الأحادية البعد، مثل تلك التي تركز على الجوانب الأمنية دون تعاون فني، لن تكون ناجعة. وكثيراً ما تكون لدى البلدان "سياسات جيدة التخطيط في مجال الهجرة" تقضي بوجود هيئة حكومية تعنى بالهجرة مباشرة وتكفل تعميم مسائل الهجرة في مختلف الوزارات، وعدم إغفال المهاجرين، وقيام المهاجرين بدور فاعل في التنمية بفضل سياسات تحمي حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم. وعلاوة على ذلك، لا يمكن معالجة قضايا الهجرة من حيث الكم فقط. ولذا فمن الأهمية بمكان مراعاة نوعية السياق الذي يجد فيه المهاجر نفسه.

التراث

٦٠ - من سوء الحظ أن معظم البلدان لم تضع بعد سياسات وبرامج لإدماج منظور التنمية المستدامة في استراتيجياتها لإدارة التراث، مع التركيز بوجه خاص على أضعف الفئات في

المجتمع. فالتراث الثقافي والطبيعي يزداد تعرضاً لتهديدات متنوعة، منها التنمية غير الواعية، والأخطار الطبيعية والتزاعات، التي تنخر تدريجياً هذا الكثر الذي لا يعوّض وتهدد إمكانية إسهامه في التنمية المستدامة.

٦١ - وقد أدى التراث الثقافي والطبيعي دوراً بالغ الأهمية في دعم أفقر الفئات وأضعفها في البلدان النامية. ومن الأمثلة على ذلك ارتفاع الدخل وزيادة فرص العمل في العديد من مواقع التراث العالمي المرتبطة بمبادرات السياحة المستدامة والاستقرار السياسي، وكذلك تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود في وجه الكوارث عن طريق الحفاظ على النظم الإيكولوجية. وتشمل الدروس الرئيسية الاستفادة قدرة التراث بحكم طبيعته على ضمان تولي زمام العمليات الإنمائية والمشاركة فيها، وعلى تيسير الحوار والتفاهم بين فئات مختلفة داخل المجتمع.

المواد الكيميائية

٦٢ - يعني تعزيز أوجه التآزر داخل نظام المواد الكيميائية والنفائيات أنه قد تم تجميع القدرات والخبرات والموارد. وأتاح انعقاد مؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم ازدياد قدرة البلدان النامية على المشاركة وخبرتها اللازمة لذلك، وخفض تكاليف المعاملات، وتيسير اعتماد توجيهات متسقة في الاتفاقيات الثلاث.

٦٣ - ويمكن للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يسلط الضوء على مجال اهتمام محدد، وهو عدم وجود توافق سياسي بشأن عدد من المواد الكيميائية حتى بعد صدور إرشادات علمية واضحة من لجنة استعراض المواد الكيميائية. وأدى عدم التوافق إلى ما يلي:

(أ) قلة الدعم المقدم إلى كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي تفتقر حالياً إلى الهياكل الأساسية والقدرات الوطنية اللازمة لتقييم وإدارة المخاطر التي تنطوي عليها المواد الكيميائية الخطرة التي تنتج ويُتجر بها على نطاق واسع؛

(ب) زيادة تعرض تلك البلدان للمخاطر المحتملة التي تنطوي عليها المواد الكيميائية والمبيدات الخطرة والتي تهدد البيئة وصحة البشر والحياة البرية؛

(ج) عدم تقديم الدعم لوضع استراتيجيات إدارة مخاطر المواد الكيميائية التي أوصت لجنة استعراض المواد الكيميائية بإدراجها في الجدول، بما في ذلك استعراض عدد من المواد الكيميائية الأخرى المدرجة فيه؛

(د) عدم كفاية مشاركة دوائر الصناعة في وضع البدائل وتوافرها، وإن كان الإدراج في الجدول لا يؤدي إلى حظر فعلي بموجب اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية.

٦٤ - وعلاوة على ذلك، توجد ثغرات في النظام الدولي للمواد الكيميائية والنفايات تقتضي اهتماما عاجلا. فالبلدان النامية لا تحظى بحماية كافية من مخاطر وتهديدات المعادن الثقيلة، التي تشكل تحديا للعديد من البلدان، نظرا إلى أن مخاطر المواد الكيميائية والتكنولوجيات الجديدة غير مفهومة تماما حتى الآن.

التصنيع

٦٥ - لما كان من المتوقع أن تظل الموارد المتاحة قاصرة عن تلبية الاحتياجات الإنمائية، فإن الاستثمار الخاص، والتمويل الإنمائي، وإيرادات التصدير تظل أكبر المصادر المحتملة لتمويل التنمية الصناعية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وفي هذا السياق، فإن زيادة الجهود لتعبئة الموارد الوطنية، على أساس هئية بيئة أعمال تجارية مؤاتية لازدهار القطاع الخاص ومشاركته الفعالة، تكتسي أهمية محورية في تعزيز القدرة المالية للبلدان النامية. كما أن تكيف الأطر التنظيمية والتحفيزية التي تمكن من مواءمة المصالح التجارية مع التطلعات البيئية والاجتماعية، سيطرح تحديات أمام الحكومات ويتيح لها فرصا في مجال تصميم السياسات الصناعية الإيكولوجية وتنفيذها.

٦٦ - وتعد التعبئة الفعالة للشراقات بين أصحاب المصلحة المتعددين ذات أهمية محورية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشير البيانات المتاحة إلى وجود صلات قوية بين التصنيع وانخفاض مستويات الفقر وتحسين توزيع الدخل، وتحسين الترتيب في مجال التنمية البشرية. فكلما ازدادت حصة صناعات التكنولوجيا المتقدمة ازداد معها الأثر الإيجابي للتصنيع على الإدماج الاجتماعي، من حيث إيجاد فرص العمل والمساواة في الدخل والتنمية الاجتماعية الأوسع نطاقا. وفي ضوء تزايد العمالة في القطاع غير الرسمي، هناك حاجة ملحة إلى دعم إيجاد فرص عمل لائقة للعاطلين، أو الأشخاص غير الناشطين أو خارج قطاع التدريب أو التعليم الرسمي.

٦٧ - ومن العناصر الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تسخير التكنولوجيات النظيفة، وتشجيع نقل التكنولوجيا والابتكار، وتنويع التمويل، وتيسير إقامة الشراكات من أجل تنمية قادرة على التكيف مع المناخ. ونظرا لأن النمو الحضري السريع يحدث أساسا في

البلدان النامية، فإن الصناعة تؤدي دوراً مهماً باعتبارها مولداً لفرص العمل اللائق. ولذا تنطوي الصناعة على إمكانات كبرى لتعزيز الإدماج في المدن. وبفضل استراتيجيات النمو الذكية التي تعزز المناطق والمدن الصناعية والاقتصادية الخاصة، ومراكز البحوث، والمجمعات الصناعية، يمكن تجميع الموارد لأغراض النمو الاقتصادي مع التخفيف من آثار تدهور البيئة في المناطق الحضرية. ومن شأن اتباع نهج شامل ومستدام في السياسات الصناعية أن يساهم في جهود الحد من مخاطر الكوارث عن طريق تعزيز القدرة على التكيف من الناحيتين الاقتصادية والبيئية، والأمن البشري، وبناء المؤسسات، وتوفير الطاقة المستدامة للفقراء.

المحيطات

٦٨ - معرفتنا بالمحيطات قليلة، ولا يزال العديد من البلدان النامية يفتقر إلى ما يلزم من هياكل أساسية علمية أساسية ومهارات بشرية وتقدم تكنولوجي للاستفادة من منافع المحيطات بطريقة مستدامة. ولا بد من التعاون الحكومي الدولي على المستوى العالمي لسد الفجوات المعرفية وبناء قدرة الدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن الضروري معرفة الطلب والتفاوت الفعليين في مجال القدرات من أجل توفير التكنولوجيا اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٩ - ولا يزال العديد من مجتمعات صغار الصيادين يعاني من التهميش والتخلف عن الركب، ولا سيما مجتمعات الصيادين من السكان الأصليين والأقليات العرقية. وعلاوة على ذلك، فقد أدت تنمية قطاع مصائد الأسماك خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، في كثير من الحالات في جميع أنحاء العالم، إلى الإفراط في استغلال الموارد وإلى تعريض الموائل والنظم الإيكولوجية للخطر. وعادة ما تعاني مجتمعات صغار الصيادين أيضاً من علاقات قوة غير متكافئة بسبب النزاعات والتنافس مع قطاعات مصائد الأسماك الكبيرة وغيرها من القطاعات. وتتفاقم الأخطار التي تواجهها مجتمعات صغار الصيادين من جراء التلوث والتدهور البيئي وتأثير تغير المناخ والكوارث الطبيعية والناجمة عن النشاط البشري.

٧٠ - ومن الدروس القيمة المستفادة في مجال مصائد الأسماك ما يلي:

- (أ) إدماج مصائد الأسماك التجارية الصغيرة في سياسات التنمية الريفية بصفة رسمية؛
- (ب) اعتماد نهج شاملة تشاركية، وتعزيز الروابط بين قطاعات متعددة، وتهيئة بيئة مواتية لدعم آليات التعاون وتسوية المنازعات بين أصحاب المصلحة؛
- (ج) تعزيز المساواة بين الجنسين، وإدماج الشواغل والمنظورات الجنسانية وتمكين المرأة؛

(د) إيلاء قدر متساو من الاعتبار للحقوق البيئية والحق في الحصول على الموارد والحقوق المجتمعية والاستدامة، وتعزيز ترتيبات الإدارة المشتركة والإدارة المجتمعية، بما في ذلك المحميات البحرية ومناطق الحماية، على أساس النهج الوقائي؛

(هـ) استخدام طائفة واسعة من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، بما يشمل البيانات البيولوجية - الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية المستمدة من مصادر علمية ومحلية وتقليدية؛

(و) احترام الثقافات، وأشكال التنظيم والتقاليد والقواعد والممارسات المحلية القائمة، وكذلك الأساليب العرفية أو غيرها من الأساليب التفضيلية لحصول مجتمعات صغار الصيادين، بما في ذلك الشعوب الأصلية، على الموارد السمكية والأراضي والأقاليم؛

(ز) ضمان استجابة السياسات والتدخلات الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها والتكيف مع تغير المناخ للاحتياجات المحددة لمصائد الأسماك الصغيرة، مع الاعتراف بضرورة إيلاء اعتبار خاص لمجتمعات الصيادين الذين يعيشون في الجزر الصغيرة المعرضة بوجه خاص للكوارث وتغير المناخ.

٧١ - ويمكن الحد من شدة التأثير بتغير المناخ والكوارث المتصلة بالمحيطات، في السواحل وفي المناطق الداخلية، باتباع ممارسات إنمائية مستدامة تؤدي إلى زيادة القدرة على الصمود ووضع نظم فعالة للإنذار المبكر تشمل المحيطات وتحدد لها جداول زمنية متعددة. وقد يمكن اتباع نهج النظم الإيكولوجية المتكاملة وتنويع سبل العيش والمشاريع من تحسين التنمية المستدامة بركائزها الثلاث، وذلك بإتاحة المنافع الناجمة عن زيادة إنتاجية الموارد البحرية الحية وقدرتها على الصمود، مما قد يؤدي إلى زيادة الدخل والحد من ضعف الفقراء في المناطق الساحلية.

٧٢ - وهناك أيضا حاجة إلى حفظ الطبيعة، ولا سيما في المناطق الحساسة إيكولوجيا وبيولوجيا، في سياق التخطيط المتعدد الأغراض لحيز المحيطات. ويتسع استخدام القطاع الخاص للمحيطات بوتيرة سريعة، وهو ما يسفر عن آثار متنامية على البيئة البحرية على نطاق العالم. وباعتبار الصناعة هي المستخدم الرئيسي للمحيطات، فهي في موقع جيد يؤهلها لوضع وتنفيذ حلول تستجيب لمطالب المجتمع المتزايدة الداعية إلى استخدام النظم الإيكولوجية البحرية على نحو مستدام وخفض آثار ذلك الاستخدام. ولعل إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة جيدة لإيجاد حلول لتلك الآثار ولتحسين البيانات المتعلقة بالمحيطات.

الغابات

٧٣ - هناك اعتراف واسع النطاق بأن معظم التحديات التي تواجه الغابات تأتي من خارج القطاع وبأن تدابير التصدي الملائمة تقتضي اتباع نهج منسقة في جميع القطاعات. وسيطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الوثيقة الترابط أن يُنظر في المسائل المتعلقة بالاستدامة في قطاعات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك بطريقة متكاملة، مع أخذ أوجه المعاوضة والتآزر بين القطاعات وأبعاد الاستدامة بعين الاعتبار.

٧٤ - ولا سبيل إلى جني منافع متعددة من الغابات إلا إذا أُديرَت بطريقة مستدامة ومتكاملة. ومن الدروس الرئيسية الأخرى ما يلي:

(أ) الغابات ليست مجرد أشجار. فهي أساسية لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش وتسهم في زيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود؛

(ب) تتيح النهج المتكاملة لاستخدام الأراضي وسيلة للمضي قدماً في تحسين السياسات والممارسات تحقيقاً لما يلي: التصدي للأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات، وتسوية المنازعات على استخدام الأراضي، والاستفادة من جميع المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتأتية من التكامل بين الغابات والزراعة؛ والحفاظ على خدمات الغابات المتعددة في سياق المناظر الطبيعية؛

(ج) الغابات حل أساسي لمسائل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وستزيد الغابات التي تُدار على نحو مستدام من مرونة النظم الإيكولوجية وقدرة المجتمعات على الصمود، وستحسن دور الغابات والأشجار في امتصاص الكربون وتخزينه مع توفير خدمات بيئية أخرى؛

(د) هناك حاجة إلى إقامة شراكات جديدة بين قطاعات الحراجة والزراعة والتمويل والطاقة والمياه وغيرها من القطاعات، وإلى التعاون مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(هـ) هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في التعليم، والاتصالات، وبناء القدرات، والبحوث، بما في ذلك تأثير تغير المناخ على صحة الغابات وعلى تفشي الأمراض، وإيجاد فرص العمل، ولا سيما للشباب.

٧٥ - ويمكن أن يكون للعوامل التالية آثار كبيرة على الغابات: النمو السكاني؛ وازدياد الطلب على الأراضي لأغراض الإنتاج الغذائي وعلى الهياكل الأساسية؛ وتنامي التحضر؛ وازدياد الطلب على الطاقة؛ وآثار التدهور البيئي، بما في ذلك تغير المناخ؛ وفقدان

التنوع البيولوجي؛ وندرة المياه والتصحر؛ والكوارث الناجمة عن النشاط البشري كحرائق الغابات، والممارسات الإدارية غير المستدامة وغير القانونية؛ والقلاقل المدنية والتراعات المسلحة؛ وعدم ضمان حقوق الملكية والحيازة؛ وضعف النظم القانونية والإدارية؛ وقلة مشاركة أصحاب المصلحة.

التصحر

٧٦ - يشهد العالم معدلات غير مسبقة من تدهور الأراضي وفقدان النظم الإيكولوجية. فالأراضي الصالحة للزراعة تُفقد بمعدل يفوق المعدل التاريخي بما يتراوح بين ٣٠ و ٣٥ مرة. والجفاف والتصحر آخذان في الازدياد من جراء قساوة الظروف المناخية واستخدام الأراضي بطريقة غير مستدامة. ويهدد الانقراض نحو ٢٢ في المائة من أنواع الحيوانات بسبب تدمير الموائل. ويعوق تدهور الأراضي الإنتاجية الزراعية كثيرا ويهدد الأمن الغذائي ومصادر الرزق القائمة على الأراضي، وله على وجه الخصوص عواقب وخيمة على أسباب عيش سكان الأرياف في أكثر المناطق الزراعية تهميشا. وقد أدى تغير استخدام الأراضي بسبب النشاط البشري أيضا إلى خسائر اقتصادية مدمرة.

٧٧ - ومن المرجح أن تهجر المجتمعات المحلية التي تعيش في الأراضي المتدهورة إذا لم تعد تلك الأراضي منتجة. ويتوقع أن يؤدي هجر الأراضي إلى مزيد من التحضر العشوائي بانتقال سكان الأرياف إلى المدن أو إلى التنافس والتنازع على الموارد بانتقال الأفراد أو المجتمعات إلى أراض مأهولة أصلا.

٧٨ - وتتطلب الجهود الرامية إلى استعادة وإدارة موارد أرضنا على نحو أكثر استدامة استثمارات وسياسات تمكينية وحوافز وخططا متعدد القطاعات لاستخدام الأراضي. وتقتضي جوانب إدارة الأراضي ونطاقها المتعددة الأبعاد زيادة التنسيق والتعاون في عمليات التخطيط وصنع القرار بين مختلف الوكالات الحكومية، ولا سيما تلك المسؤولة عن الزراعة والماشية، والحراجة، والأراضي والموارد المائية، والبيئة، والعلوم والتكنولوجيا، والتمويل، والتخطيط، والتشريع، والسياحة.

النمو الاقتصادي

٧٩ - يكمن المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام في تحويل الإنتاجية الضعيفة والعمل القليل الأجر إلى فرص عمل لائق وأعلى إنتاجية. وفي السياق، يمثل البطء الحالي في إيجاد فرص العمل اللائق في معظم أنحاء العالم قصورا كبيرا، ولا سيما في البلدان التي ترتفع فيها معدلات الفقر في المناطق الريفية ويتسع فيها نطاق الاقتصادات غير النظامية.

٨٠ - وينبغي أن تكون هئية بيئة اقتصاد كلي مواتية لإيجاد فرص العمل وإضفاء الطابع النظامي على الاقتصاد مسألة ذات أهمية قصوى. فالاقتصاد غير النظامي يستوعب أكثر من نصف القوى العاملة في العالم ويشمل أكثر من ٩٠ في المائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ونتيجة لذلك، ما زال الملايين من العمال والوحدات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم يعانون من سوء ظروف العمل والافتقار إلى حقوق عمل. ومن العقبات التي تواجه العمال والمؤسسات عندما يقعون في فخ القطاع غير النظامي تدي نوعية العمل، وعدم كفاية الحماية الاجتماعية، وضعف الإدارة وانخفاض الإنتاجية. ومن الضروري أيضا اتخاذ خطوات من أجل تعزيز النهج التعاونية والشراكات ابتغاء التصدي للتحدي المتمثل في ازدياد البطالة في صفوف الشباب.

٨١ - ولا تزال المرأة تواجه عوائق كبيرة من حيث تمتعها بالمساواة في مجال العمل. فمشاركة النساء في سوق العمل وأجورهن أقل بكثير في العديد من البلدان من مشاركة الرجال وأجورهم. كما أن ضعف نمو فرص العمل، كمّا وكيفا، يعوق الجهود الرامية إلى كفالة تمكين طائفة واسعة من الفئات الضعيفة، ومنها الأشخاص ذوو الإعاقة والعمال المهاجرون، من الوصول إلى سوق العمل. وينبغي اعتبار توسيع نطاق الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية والقضاء على عمالة الأطفال والسُّخرة من الأولويات الأساسية، وكذلك حماية حقوق العمال وتعزيز بيئات عمل صحية ومأمونة.

٨٢ - واحترام مبادئ وحقوق العمل الأساسية أمر ضروري لاتباع نهج متكامل يقضي بالألا يُترك أحد خلف الركب. ويعدّ الحوار الاجتماعي بين الحكومات ومنظمات أرباب العمل والعمال آلية مفيدة للغاية في تحديد العوائق التي تعترض التنمية المستدامة والسياسات والبرامج اللازمة للتغلب عليها.

التجارة

٨٣ - أبرز تتابع الزيادات المفاجئة في أسعار الغذاء في السنوات الأخيرة مدى ضعف الأسواق الدولية أمام صدمات العرض والطلب ووجّه انتباه المحللين إلى العلاقة القائمة بين المخزونات والأسعار. وإضافة إلى مسألة التقلب الحاد في الأسعار، ثمة مجالات أخرى تستلزم اهتماما كبيرا ومن بينها شفافية السوق وتنسيق السياسات؛ والسياسة التجارية والنظام التجاري العالمي؛ والاستثمار الزراعي في سياق اتجاهات أسعار السلع الأساسية في الأجل الطويل؛ وتغير المناخ وآثاره على أسواق السلع الأساسية والتدفقات التجارية؛ وإدماج صغار المزارعين والمزارعين الأسريين في الأسواق وسلاسل القيمة.

٨٤ - ويجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنوّع صادراتها لكي تُدمَج في سلاسل القيمة العالمية وتحقّق النمو الاقتصادي الشامل، ولكي توزّع المكاسب على جميع طبقات المجتمع عن طريق تشجيع تلك المؤسسات التي يملكها النساء والشباب. وهناك أيضا حاجة إلى تذليل العقبات التي تحول دون إدماج هذه المؤسسات في سلاسل القيمة العالمية، من قبيل القدرة على الالتقاء بالمشتريين والحصول على معلومات عن متطلبات الاستدامة والمعايير وعمليات التصديق والشروط العامة للوصول إلى الأسواق.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

٨٥ - يمكن أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحسين التعليم والحدّ من بطالة الشباب وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويعني ازدياد تكلفة تقديم حتى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية أن تحقيق هدف تعميم هذه الخدمات قد أصبح أمّظّ تكلفةً. والتدابير الميسّرة الهادفة إلى التشجيع على إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقطاع الخاص لن تحقّق كل النتائج المتوقعة؛ فلا بد أيضا من سنّ تشريعات إلزامية. وستكون الجهود الرامية إلى إزالة الفوارق بين الجنسين في المجال الرقمي، واستفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإيصال طائفة واسعة من الخدمات الأساسية إلى المناطق النائية والريفية حاسمة الأهمية لضمان ألا يُترك أحد خلف الركب.